# اعتماد برامج إعداد المعلم " تحديات وخيارات "

إعداد

أ. سحر محمد علي محمد

تحت إشراف

أ.د/ يوسف سيد محمود د./ علا عبد الرحيم احمد

**الملخص:**

يعد التعليم من أولويات سياسات وبرامج الدول على كافة مستوياتها، المتقدمة منها والنامية، فجوهر الصراع العالمي في المستقبل هو في حقيقته تنافس تعليمي، وقد أثبتت الدراسات المقارنة والتجارب الدولية أن آلية التقدم الحقيقية هي التعليم؛ فالتعليم يعد بمثابة المحرك الرئيس لمجتمع المعرفة؛ ونظراً لأن المعلم يعد المحور المؤثر في العملية التعليمية ويقع عليه العبء الأكبر في نجاحها وتحقيق أهدافها، لذا فإن الاهتمام بإعداده إعدادا جيدا خلال مراحل دراسته ينعكس على أدائه المهني، الأمر الي دفع معظم دول العالم إلى إعادة النظر في بنيتها التعليمية، والمراجعة الدقيقة لبرامجها والأخذ بنظام الاعتماد لبرامجها الأكاديمية كمدخل لتطوير تلك البرامج.

فالإعتماد البرنامجي يعتمد على تطبيق أساليب متقدمة ويهدف إلى التحسين والتطوير المستمر وتحقيق أعلى المستويات الممكنة في الممارسات والعمليات والنتائج والخدمات، ومع أهمية اعتماد برامج إعداد المعلم وعلى الرغم من وجود بعض المحاولات المبذولة لتحقيق اعتماد برامج إعداد المعلم، إلا أنه توجد مجموعة من التحديات التي تحول دون تحقيقه.

لذا، سيحاول البحث الحالي التعرف على أهم هذه التحديات، كما يعرض البحث في النهاية محاولات إيجاد حلول لتحقيق الاعتماد لبرامج إعداد المعلم.

**الكلمات المفتاحية:**

الاعتماد – برامج إعداد المعلم – التحديات.

**مـــقـــدمـــة:**

يشهد العالم منذ مطلع القرن الحادي والعشرين نقله حضارية هائلة شملت كل أوجه ومجالات الحياة، تظهر معطيات جديدة تحتاج إلى خبرات جديدة، وفكر جديد ومهارات جديدة للتعامل معها بنجاح وهذه التحولات قد ألقت ظلالها على بنية النظام التربوي ومن ثم فأصبحت الحاجة ماسة إلى تربية غير تقليدية، وعليه فإن إعداد الإنسان القادر على التصدي لكل هذه التحولات والتغيرات يتطلب إعادة النظر في النظم التعليمية مفهومًا ومحتوى وأسلوبًا، وذلك على أسس جديدة قائمة على استراتيجيات علمية فعالة تستوعب الإمكانات المادية والبشرية المتاحة ومن هنا بدأت تتسابق الدول على تطوير نظمها التعليمية وبدأت تشهد قضية التطوير والإصلاح المتعلقة بسياسات إعداد المعلم قدرًا كبيرًا من الاهتمام في الدول التي تنشد الارتقاء بنظمها التعليمية ومن ثم تجويد مخرجاتها.(١)

وفي إطار هذا التوجه سعت معظم المؤسسات التعليمية على اختلاف مراحلها إلى الأخذ بنظام الاعتماد لبرامجها الأكاديمية وأصبح الاعتماد البرنامجي اتجاهًا عالميًا، وتم الاهتمام به عالميا ومحليا، ونتيجة لزيادة الاهتمام بالاعتماد وأهميته أُنشأت العديد من هيئات الاعتماد في مختلف دول العالم لاعتماد المؤسسات التعليمية وتحسين أدائها، وإذا كان الاعتماد يمثل أهمية وضرورة لكافة الدول، فإن الاعتماد الأكاديمي خاصة لبرامج إعداد المعلم لايقل أهمية، حيث تعمل جميع الدول الآن على اعتماد برامجها الأكاديمية.

ونتيجة لذلك فقد أوصت العديد من التقارير والمؤتمرات بضرورة إصلاح التعليم، والرقي بمستواه، ومعالجة عيوبه، وتطوير مبانيه وإمكاناته البشرية والمادية، ومع أن الإصلاح المطلوب يشمل كل مظاهر وآليات التعليم مثل البرامج الدراسية، وطرق التدريس، والوسائل التعليمية، والبيئة المدرسية؛ إلا أنه يجب أن يتوجه بدرجة أكبر لبرامج إعداد المعلم وإلى المعلم بوصفه الحلقة الأقوى في عملية التربية والتعليم،

وهو المحرك لأية جهود تصب في إصلاح أو تطوير التعليم، ومن هنا بدأت الأصوات تتعالى لإعادة النظر في برامج إعداد المعلمين ومحاولة إصلاحها، والرقي بمناهجها، وتقوية آليات التدريس والتدريب فيها لتحقق أهدافها في إعداد المعلمين الأكفاء القادرين على مواجهة التغيرات السريعة والمتلاحقة في ميدان التربية والتعليم(٢).

ولم تكن مصر بمنأى عن هذه التوجهات، فقد بدأت أولى خطوات هذا الاتجاه، بعد إقرار الخطة القومية لتطوير التعليم العالى والجامعى فى المؤتمر القومى فى فبراير ٢٠٠٠، والذى انبثقت عنه مشروعات عديدة لتطوير التعليم كان من أهمها تطوير كليات التربية، مشروع الجودة والاعتماد، وإنشاء الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد فى التعليم بإصدار القرار الوزارى رقم ١٥١٥ لسنة٢٠٠١ الخاصة بشأن اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد بالتعليم(٣)، وبمقتضى هذا القرار تم الاهتمام بنظام الاعتماد في التعليم الجامعي بصفة عامة وبرامج إعداد المعلمين بصفة خاصة وبُذلت العديد من الجهود لتحقيق التميز والريادة في هذا المجال؛ ولكن ومع كل الجهود التي بذلت –ولا تزال تبذل– في محاولة إصلاح مؤسسات إعداد المعلم في مصر وتطبيق نظام الاعتماد بتلك المؤسسات، إلا أن أداء تلك المؤسسات لا يزال أقل من المطلوب، حيث توجد مجموعة من التحديات والعوائق تحول دون تطبيق هذا النظام لبرامج إعداد المعلمين بكليات التربية.

وحتى يتم تطبيق نظام الاعتماد لبرامج إعداد المعلم لابد من معرفة المعوقات التي تحول تطبيقها ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة التي تهدف إلى تحديد التحديات والصعوبات التي تواجه برامج إعداد المعلم في الحصول على الاعتماد.(٤)

**مشكلة الدراسة**

تعاني كليات التربية من أزمة متعددة الأبعاد تتمثل مظاهرها في صعوبة الحصول على الاعتماد لبرامجها وندرة وجود هيئات مستقلة تعمل على اعتماد برامجها الأكاديمية.

وقد شهدت كليات التربية هجوماً شديداً منذ نهايات القرن العشرين وبدايات هذا القرن في محاولة لتقليص دورها وقصره على الإعداد التتابعي للمعلم نظراً لضعف المعلومات عن طبيعة نظم الإعداد التكاملي بها وأهميته، وتعصب بعض القيادات التعليمية والسياسية للإعداد التتابعي، وتعبيرًا عن عدم رضائهم عن مستوى خريج تلك الكليات، مما قلل من نظرة البعض إلى تلك المؤسسات، وانعكس ذلك بصورة سلبية على مستويات إعداد المعلم، حيث تشير كثير من الأدبيات المعاصرة إلى أن مؤسسات إعداد المعلم لدينا أسيرة المنظومة الفكرية التقليدية في فلسفتها ومناهجها وهياكلها وإدارتها، بالإضافة إلى ما تعانيه منظومة التعليم الجامعي بصفة إجمالية من تحديات، ومنها أنها ما تزال تعمل بفكرة البرج العاجي مما جعلها تتعالى عن المجتمع ومنفصلة عنه في كثير من برامجها الأكاديمية ومنها بالطبع برامج إعداد المعلم ولذا فإن هذه البرامج تعاني من غلبة الجوانب الكمية على النوعية، والفجوة بين الأهداف والنتائج، وعدم مواكبة نتائجها لروح العصر، وإتباع أساليب التقويم التقليدية، وقد انعكس هذا على الشعور الرسمي والشعبي على تدني النظرة المجتمعية لخريجي مؤسسات إعداد المعلم الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر في اللوائح والنظم والمراجعة الشاملة لعناصر منظومتها، للتخلص من سلبياتها بحيث تصبح متفاعلة مع متغيرات عصرها(٥)، وذلك من خلال التقويم المستمر لأنظمتها وأدائها في ضوء المعايير العالمية المنشودة والأخذ بنظام الاعتماد لبرامج إعداد المعلم.

مما سبق يتضح أن كليات التربية تواجه مجموعة من التحديات تحول دون تحقيق أهدافها وتعوقها من الحصول على الاعتماد لبرامجها، وهذا ما دفع الباحثة لإجراء هذا البحث لمعرفة التحديات التي تواجه اعتماد برامج إعداد المعلم ووضع مجموعة من البدائل يمكن من خلالها التوصل لرؤية مقترحة لاعتماد هذه البرامج، وبالتالي يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

(١) ما الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية، وأهدافه، وأهميته، وانواعه؟
(٢) ما التحديات التي تواجه اعتماد برامج إعداد المعلمين؟

(٣) كيف يمكن التغلب على التحديات التي تواجه اعتماد برامج إعداد المعلمين؟

**أهمية الدراسة**

**تنبع اهمية الدراسة من خلال الاعتبارات التالية:**

(١) الأهمية النظرية: حيث أنها تلقي الضوء على نظام الاعتماد لمؤسسات إعداد المعلم ودوره في تطوير التعليم.

(٢) الأهمية التطبيقية: ترجع أهمية الدراسة التطبيقية إلى نتائجها وما قد تقدمه من بدائل ورؤى لاعتماد برامج إعداد المعلم في مصر.

**أهداف الدراسة:**

**تهدف الدراسة الحالية الى:**

(١) التعرف إلى طبيعة نظام الاعتماد الأكاديمي.

(٢) دراسة أهم التحديات التي تواجه اعتماد برامج إعداد المعلم.

(٣) وضع رؤية مقترحة لاعتماد برامج إعداد المعلم في مصر.

**مصطلحات الدراسة**

قبل التعرض لتحليل أسئلة وإشكاليات البحث، يجدر الوقوف عند بعض المصطلحات الأساسية التي يتناولها البحث:

**الاعتماد:**

**يُعرف الاعتماد بأنه:** تلك العملية المنهجية التي تهدف إلى تمكين المؤسسات التعليمية من الحصول على صفة متميزة، وهوية معترف بها محلياً ودولياً والتي تعكس بوضوح نجاحها في تطبيق استراتيجيات وسياسات وإجراءات فعالة لتحسين الجودة في عملياتها وأنشطتها ومخرجاتها بما يقابل أو يفوق توقعات المستفيدين النهائيين ويحقق مستويات عالية من رضائهم. [٦]

**ويعرفه الاتحاد الأوربي بأنه** قرار رسمي ومستقل يشير إلى أن مؤسسات التعليم الجامعي تفي بالمعايير المحددة (٧)

**وتعرفه الباحثة بأنه** نظام أو مجموعة من الإجراءات يتم من خلالها إعطاء تقييم شامل للمؤسسة التعليمية أو البرنامج، ويهدف إلى تمكين المؤسسات التعليمية من الحصول على صفة متميزة، وهوية معترف بها محلياً ودولياً .

**برامج إعداد المعلمين:**

تعرف برامج إعداد المعلمين بأنها برامج مخططة ومنظمة وفق النظريات التربوية والنفسية يقوم بها مؤسسات تربوية متخصصة لتزويد الطلاب بالخبرات العلمية والمهنية والثقافية بهدف تزويد مدرسي المستقبل بالكفايات التعليمية التي تمكنهم من النمو في المهنة وزيادة إنتاجيتهم التعليمية(٨).

وتعرفها الباحثة بأنها برامج أكاديمية تطرحها كليات التربية في تخصصات معينة بهدف إكساب الطلبة المعلمين المعارف والمهارات التعليمية التي تمكنهم من ممارسة مهنتهم بنجاح.

**منهجية الدراسة**

تستخدم الدراسة الحالية المنهج الوصفى – وهو المنهج الذي يهتم بدراسة وتحليل الحقائق الراهنة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الأحداث –، كما يهتم بتقرير ما ينبغي أن تكون عليه هذه الظواهر في ضوء قيم ومعايير معينة، وهو لايكتفي بوصف الظاهرة موضع الدراسة بل تحليلها واقتراح الأساليب التي يمكن ان تتبع للوصول إلى الصورة التي ينبغي أن تكون عليها (٩).

**أولًا: مفهوم الاعتماد الأكاديمي وأهدافه وأهميته وأنواعه**

يعد مصطلح الاعتماد من المصطلحات الحديثة نسبياً، فقد بدأ استخدام هذا المصطلح في الكتابات العربية مع بداية عقد التسعينيات نتيجة لظهور العديد من

المتغيرات والتطورات الدولية وشيوع استخدام مفاهيم الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية؛ الأمر الذي أدى إلى ضرورة الأخذ بنظام الاعتماد بوصفه أحد المداخل المناسبة لتحقيق الجودة في التعليم (١٠).

ويعرف الاعتماد الأكاديمي بأنه " الاعتراف الذي يتم منحه من هيئة اعتماد لكلية أو جامعة أو معهد ما والتي تثبت أن برامجها تتفق مع معايير معترف بها قومياً أو عالمياً وأن هذه المؤسسة تمتلك بالفعل نظاماً لضمان الجودة التعليمية وتعمل على التحسين المستمر لأنشطتها الأكاديمية " (١١).

ويشير تعريف آخر بأنه "الاعتراف بالكفاءة لأي برنامج تعليمي في ضوء استيفاء معايير الجودة المعتمدة التي تصدرها هيئات ومؤسسات أكاديمية متخصصة"(١٢).

ويُعرف أيضاً بأنه "عملية تقويم شاملة ومتكاملة تقوم بها مؤسسات خارجية مستقلة، تكون متخصصة بقياس جودة التعليم العالي للبرامج الأكاديمية التي تقدمها الكليات والمعاهد والجامعة"(١٣).

مما سبق يتبين أن الاعتماد الأكاديمي يركز على اعتماد وتقييم البرامج الأكاديمية التي تقدمها المؤسسة لطلابها، ومن ثم فهو يهدف إلى تحسين جودة البرنامج التعليمي.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن للباحثة تعريف الاعتماد الأكاديمي بأنه المكانة أو الصفة العلمية التى يحصل عليها البرنامج الأكاديمى مقابل استيفاء معايير الجودة المعتمدة لدى مؤسسات الاعتماد، كما أنه مكانة أكاديمية أو وضع أكاديمي علمي يمنح للبرنامج الأكاديمي مقابل استيفائه لمعايير جودة التعليم المقدم وفق ما يتفق عليه مع مؤسسات الاعتماد التربوية ؛ وهو العملية التي تقوم من خلالها وكالة أو منظمة بتقويم برنامج دراسي والاعتراف به في ضوء تلبيته لبعض المعايير المحددة سلفاً، وذلك بهدف التأكيد للمجتمع على جودة البرنامج وخريجيه.

**أهداف الاعتماد الأكاديمي**

تتمثل أهداف الاعتماد الأكاديمي فيما يلي[١٤]:

١- حماية سمعة وشهرة المؤسسة على المستوى العالمي فيما يتعلق بجودة التعليم والمعايير التي تتبناها المؤسسة.

٢- المحاسبة المجتمعية للمؤسسة الجامعية.

٣- تحسين وتوفير نوعية وجودة العمليات والمخرجات في المؤسسات التعليمية التي تؤدي بدورها إلى تحسين مستوى التعليم بوجه عام.

٤- تسهيل عملية تحويل الطلاب وانتقالهم من معهد لآخر، لأنه يقدم دليل على جودة المستوى والمقررات التي حصل عليها الطالب من مؤسسة معتمدة.

٥- تحقيق فرص أفضل للطلاب عند التقدم للالتحاق بالعمل، وكذلك سهولة فرصة العامل في الحصول على مساعدة من الجهة التي يعمل بها عند رغبته في مواصلة دراسة في مؤسسة أو معهد معتمد.

٦- مساعدة الجامعات والمؤسسات التعليمية على تحديد أهدافها من خلال عملية التقييم الذاتي، ووضع الخطط لتحقيق ما لم يتحقق منها بعد ذلك.

٧- منح الجامعات والبرامج المعتمدة مكانة متميزة في مجتمعها وبين الجامعات الأخرى، ويشجع على التعاون والمشاركة بين أفراد الجامعات وتبادل الخبرات.

٨- تغذية سوق العمل بأفضل الخريجين، ويجعل قدرة الطالب على التوظيف عالية وذلك لأنه يزيد من ثقة أصحاب الأعمال في خريجي الجامعات المعتمدة كما أنه يرتقي بالمهن ويطورها.

ومن ثم يسعى نظام الاعتماد إلى تحقيق أهداف محددة، حيث يعمل على التحسين والتطوير لبرامج إعداد المعلم ويساعد على توفير المعلومات المتعلقة بنوعية البرامج المقدمة للجمهور وتدعيم مصداقية تلك البرامج.

كما تتمثل أهداف الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية في النقاط التالية [١٥]:

- تحقيق الأهداف التعليمية والتربوية المنشودة من خلال مفهوم التميز والجودة والحرية.
- اكتساب الثقة في كفاءة وفعالية مخرجات العملية التعليمية.
- نشر مبدأ المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني والجمعيات المهتمة بالتعليم للمشاركة في الرقابة ودعم وتنمية مناخ الجودة.
- إعلاء قيم التميز والقدرة التنافسية في مؤسسات التعليم الأخرى.
- نشر ثقافة الجودة في مؤسسات التعليم المختلفة والمجتمع ككل.
- الاتفاق على آليات ونظم مختلفة لضمان الجودة.
- رصانة المستوى العلمي لكليات التربية وذلك من خلال تحقيق مستوى جيد من الآداء في البرامج المقدمة من قبل المؤسسة محل الاعتماد وبالتالي قدرتها على تحقيق رسالتها التربوية من خلال التزامها بالمعايير والضوابط في اتخاذ القرارات والإجراءات التنظيمية وصولاً إلى مستوى من الجودة والكفاءة لكليات التربية.
- يكشف الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية عن الإيجابيات والسلبيات التي توجد في برامجها، حيث يعزز ماهو إيجابي، ويسهم في تلافي أو علاج ماهو سلبي.
- يعمل الاعتماد الأكاديمي لبرامج إعداد المعلم على خدمة المجتمع، فعندما تمنح المؤسسة الاعتماد، ويتم الإعلان عن درجة تصنيفها في الجودة في وسائل الإعلام المختلفة تحقيقاً للتنافس، يحفز ذلك المؤسسات الأخرى لمراجعة وتطوير برامجها، وتناولها بمزيد من البحث والدراسة مما يؤدي إلى رفع كفاءات المؤسسات التعليمية وتحسينها.
- يساهم في زيادة فعالية استخدام فرص التدريب المتاحة في المؤسسات التعليمية على النحو الأمثل، وتنمية الموارد البشرية لخدمة المجتمع وتطويره.

مما سبق يتضح أن الهدف النهائي لتطبيق الاعتماد في برامج إعداد المعلم هو تمكين كليات التربية من تحقيق رسالتها على أفضل وجه ممكن، وذلك من خلال

الارتقاء بمستوى البرامج المقدمة سواء من حيث أهدافها ومناهجها ومقرراتها وإجراءات القبول وإدارتها ونظمها وغير ذلك من مكونات البرامج.

**أهمية الاعتماد الأكاديمي**

تظهر أهمية الاعتماد الأكاديمي في تشجيع الامتياز عن طريق وضع معايير وقواعد هامة لتقويم فعالية التعليم الجامعي وتشجيع إصلاحه وتحسينه من خلال الدراسة الذاتية والتخطيط، كما أنه يضمن للأوساط التعليمية وللأفراد والهيئات الأخرى أن المؤسسة أو البرنامج المعتمد له أهداف ملائمة ومحددة تحديداً واضحاً وأنه يعمل بالفعل على تحقيق الأهداف المرجوة منه بشكل أساسي وجوهري؛ هذا بالإضافة إلى أن شهادة الاعتماد تدل في حد ذاتها على توافر مستوى مقبول من الجودة، وللاعتماد أهمية أخرى في مساعدة المؤسسات التعليمية على المحافظة على المستويات التعليمية العالية وتحسين نوعية التعليم فيها، ومن ثم يحقق الاعتماد الأكاديمي هدف مزدوج يتمثل في ضمان الجودة التعليمية وتحسين الآداء لخدمات كثيرة لعدة جهات يتم توضيحها فيما يلي[١٦]

**أ- بالنسبة لعموم المواطنين:**

تظهر أهمية الاعتماد الأكاديمي بالنسبة لعموم المواطنين في أشياء كثيرة تتمثل في[١٧]:

١- ضمان وجود تقويم خارجي للمؤسسات التعليمية أو البرامج الدراسية، والتأكد من أنها تتمشى مع الاتجاهات والسياسات العامة في مجال التعليم الجامعي والمهني.

٢- تحسين الخدمات المهنية المتاحة للجمهور، حيث أن البرامج المعتمدة تعدل من متطلباتها وفقاً للتغيرات التي تطرأ في مجال المعرفة الفنية والممارسات التطبيقية.

٣- تضاؤل الحاجة إلى تدخل السلطات العامة في نشاط المؤسسة التعليمية حيث أن هذه المؤسسات تحقق من جانبها – من خلال عملية الاعتماد – جودة التعليم والنهوض بمستواه.

**ب-بالنسبة للطلاب:**

تظهر أهمية الاعتماد الأكاديمي بالنسبة للطلاب في [١٨]:

١- يفيد الاعتماد الأكاديمي الطلاب المتميزين على تحديد البرامج عالية الجودة.
٢- يسهم الاعتماد في تيسير عملية تحويل الطلاب بين المؤسسات المختلفة، حيث تضع المؤسسات المستقبلة للطلاب في اعتبارها ما إذا كان الطالب الذي يرغب في التحويل أتى من إحدى المؤسسات المعتمدة أما لا.
٣- يعد الاعتماد الاكاديمي شرطاً ضرورياً لحصول الطلاب على التمويل الحكومي والمنح الطلابية، والقروض وأشكال الدعم الأخرى.
٤- تعزيز سمعة المؤسسة، أو البرنامج المعتمد، أستجابة لأهتمام عامة المواطنين وتقديرهم لعملية الاعتماد.
٥- يعمل الاعتماد الأكاديمي على الاعتراف بالدرجات العلمية التي يحصل عليها الطلاب في الدول الأخرى، ومن ثم تسهيل حركة الطلاب.

**ج- بالنسبة للمهن والجمهور العام:**

تتمثل أهمية الاعتماد الأكاديمي بالنسبة للمهن والجمهور العام فيما يلي[١٩]:

١- يساعد الاعتماد كشكل من أشكال المحاسبية على توفير ضمان الجودة للجمهور العام بأن خريجي المؤسسات المعتمدة قد اكتسبوا المعرفة والمهارات والميول اللازمة لمساعدة كافة الطلاب على التعلم.
٢- إتاحة الفرصة للممارسين للمهنة المشاركة في وضع المتطلبات وشروط الإعداد لدخول المهن.
٣- يساهم في وحدة المهنة من خلال الجمع بين الممارسين والمدرسين والطلبة في نشاط واحد موجه لتحسين الإعداد المهني والممارسة المهنية.

يتبين مما سبق أن فوائد الاعتماد الأكاديمي لاتقتصر على المؤسسة التعليمية فحسب، وإنما تمتد لتشمل المعلمين والطلاب ورجال الأعمال، بل والجمهور بصفة عامة، كما يساعد في تحقيق التميز عن طريق وضع معايير وقواعد عامة لتقويم جودة التعليم، وتشجيع عمليات التحسين والتطوير، وكذلك ضمان وجود أهداف واضحة ومحددة تحديداً جيداً للمؤسسة أو البرنامج المعتمد وقابلية هذه الأهداف للتحقيق، كما

يساهم الاعتماد في المحافظة على المستويات التعليمية العالية والارتقاء بها وتحسين جودة التعليم فيها.

وتؤكد إحدى الدراسات على أهمية الاعتماد لبرامج إعداد المعلمين فيما يلي[٢٠]:

- إصدار إجازة واعتراف علمي ببرامج كليات التربية في الجامعات العربية للتأكد من أنها تحقق أدنى المتطلبات الضرورية لضمان الجودة.
- تقويم نوعية برامج إعداد المعلمين في الجامعات العربية بصورة دورية ومستمرة من قبل جهة علمية محايدة.
- إيجاد نوعية من المنافسة بين الجامعات العربية فيما يتعلق بتحسين برامج إعداد المعلمين.
- المساهمة في تحفيز أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في تقويم برامج كليات التربية والتخطيط لتطويرها.
- المساهمة في تخطي الفجوة بين خريجي كليات التربية في الجامعات المختلفة من حيث المهارات والمعارف العلمية المكتسبة.
- تشجيع كليات التربية على التطوير والتحسين المستمرين من خلال التخطيط بعيد المدى والتقويم الذاتي الذي يُسهم في تحسين البرامج التربوية.

**كما تتمثل أهمية الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية فيما يلي[٢١]:**

- يعد الاعتماد هام وضروري للأفراد الذين يرغبون في الحصول على ترخيص لمزاولة المهنة.
- يؤثر الاعتماد على قرارات التمويل التي تلقاها المؤسسة المهنية، إذ تستخدم جهات التمويل الحكومية وكذلك الخاصة الاعتماد كمعيار لتقديم المنح والمساعدات المالية لطلاب المؤسسة.

- يؤثر الاعتماد على تحويلات الطلاب بين المؤسسات المختلفة، حيث تنظر الجامعات المحلية أو الدولية إلى الاعتماد بعين الاعتبار عند النظر في طلبات تحويل الطلاب وانتقال الساعات التدريسية المعتمدة.
- يعد الاعتماد مؤشر مقبول على الصعيد الوطني لضمان جودة المؤسسات التعليمية، إذ أصبح الجمهور والطلاب وأصحاب الأعمال ينظرون إلى اعتماد المؤسسات المهنية باعتباره دليل على الجودة والاتساق في تلك المؤسسات.
- يعمل الاعتماد على وجود توافق بين كل العلماء والممارسين للمهنة حول عناصر الجودة داخل المهنة، إذ يتفقوا فيما بينهم على المعايير الأساسية الضرورية لإعداد الراغبين في دخول المهنة.
- الاعتماد يمثل العملية التي تهدف إلى تحسين البرامج الأكاديمية والمهنية لإعداد المعلمين، حيث يمثل الاعتماد فرصة أمام المعلمين لمراجعة وتقييم أعمالهم في ضوء المعايير القومية التي وُضعت، والتي تدعم جوانب القوة وتعالج مواطن الضعف، وتسلط الضوء على الابتكارات التي تم انجازها.

ومن ثم يستطيع الاعتماد الأكاديمي أن يساهم بصورة ملموسة في تحقيق التكامل في البرامج الأكاديمية من أجل إعداد خريجين متميزين يتقنون فنون المهنة وقادرين على المنافسة في سوق العمل العالمي.

**<u>أنواع الاعتماد الأكاديمي</u>**

يقسم البعض الاعتماد الأكاديمي إلى نوعين رئيسين هما: الاعتماد المهني أو التخصصي Professional or Specialized Accreditation والذي يركز على البنية المعرفية لبرامج دراسية معينة مثل القانون أو التربية والهندسة وغيرهم والاعتماد المؤسسي أو الكلي للمؤسسة Institutional Accreditation والذي يمثل الاعتراف

بالمؤسسة الجامعية ككل (جامعة أو كلية) من حيث كونها بنية هيكلية يجب أن تتوافر لها مقومات وصلاحيات معينة.

والبعض يقسم الاعتماد الأكاديمي إلى:

**أولاً: الاعتماد المؤسسي والذي ينقسم إلى:**

١- الاعتماد العام (الأولي) للمؤسسة.

٢- الاعتماد التخصصي (البرنامجي).

**ثانياً: الاعتماد المهني**

وفيما يلي توضيح لكل منهم:

**أولاً: الاعتماد المؤسسي Institutional Accreditation**

هو العملية التي يتم من خلالها الإيفاء بالحد الأدنى من عناصر جودة العملية التعليمية على مستوى المؤسسة، هذا ويتم تقييم مؤسسات التعليم العالي وفقاً لمجموعة من المقاييس يضعها مجلس الاعتماد وتتم متابعتها كل ثلاث سنوات(٢٢).

ويشير الاعتماد المؤسسي إلى أن المؤسسة قد أستوفت الشروط والمعايير العامة كالمباني والتجهيزات والمعامل وأماكن التدريب والمكتبة وهيئة التدريس والجهاز الإداري وغير ذلك من الخصائص المؤسسية التي تحكم المؤسسة، ومدى ثبات مصادر التمويل وعلاقة المؤسسة بالمجتمع المستفيد، أي أن هذا النوع من الاعتماد يتضمن التزامات بالكيان الشامل للمؤسسة (٢٣).

كما يهدف إلى تقويم جودة المؤسسة ككل بصرف النظر عن جودة البرامج الأكاديمية داخل المؤسسة، وفيه تكون المؤسسة معرضة للنقد فيما يتعلق بأدائها، كما يمنح الاعتراف للمؤسسات التي تلبي الحد الأدنى من معايير الجودة، كما ينبغي على المؤسسة بعد ذلك أن تحاول المحافظة على هذا المستوى من الجودة، وفي نفس الوقت تحسين الموارد البشرية والمادية والبرامج والخدمات.

ويركز الاعتماد المؤسسي على استخدام معايير نوعية تؤكد على تحقيق رسالة المؤسسة وأهدافها، كما يركز على أن المؤسسة المعتمدة (٢٤):

١- لها أهداف تعليمية محددة بوضوح.
٢- لديها من الموارد والامكانات ما يمكنها من تحقيق هذه الأهداف.
٣- قادرة على تحقيق هذه الأهداف.
٤- لديها من التنظيم وهيئة التدريس والدعم ما يمكنها من الاستمرار في تحقيق أهدافها.

ومن ثم فإن الاعتماد المؤسسي يركز على تقييم الأداء بالمؤسسة التعليمية بصورة شاملة بمعنى تقييم كفاءة المؤسسة كوحدة واحدة من حيث قدرتها على تقديم خدمات تعليمية تفي بالحد الأدنى من المعايير المتفق عليها.

**١- الاعتماد الأولي أو العام للمؤسسة Initial Accreditation :**

يقوم هذا النوع من الاعتماد على أساس أن المؤسسة تقوم بتحقيق أكبر قدر ممكن من أهدافها، وأن لديها من المصادر والموارد ما يمكنها من الاستمرار في المستقبل، ولكي يتم الحصول على هذا النوع من الاعتماد ينبغي التأكد من مدى استيفاء المؤسسة التعليمية لمجموعة من المعايير التخطيطية والأكاديمية والمالية والمعمارية، بالإضافة إلى المعايير المرتبطة بالموارد والخدمات والأنشطة، وبذلك فإن هذا النوع من الاعتماد يقصد به تحقيق المؤسسة التعليمية لمعايير معينة للجودة [٢٥].

فالاعتماد الأولي هو خطوة مبدئية للتأكد من أن المؤسسة قد أستوفت الشروط والمعايير العامة كالمبنى والتجهيزات والمعامل وأماكن التدريب والمكتبة والملاعب، وأيضاً أعضاء هيئة التدريس والجهاز الإداري ومدى ثبات مصادر التمويل وعلاقة المؤسسة بالمجتمع المستفيد من خدماتها التعليمية [٢٦].

**٢- الاعتماد الأكاديمي (البرنامجي) Academic Accreditation:**

يركز هذا النوع من الاعتماد على البرامج التي تمنح درجات علمية داخل المؤسسة التعليمية ولكل برنامج من هذه البرامج معايير واضحة للاعتماد، ويعد البعد الحاسم للجودة في اعتماد البرنامج هو كفاية البرنامج التعليمي فيما يتعلق بالتوقعات والمتطلبات

المهنية والفعلية لممارسة مجال معين، وأثناء عملية المراجعة الخارجية يقوم المراجعون بمراجعة علاقة البرنامج بالمؤسسة التعليمية بهدف تطوير البرنامج(٢٧).

ويستند الاعتماد الأكاديمي إلى المدخلات مثل هيئة التدريس، وتصميم محتوى المنهج، وفي بعض الأحيان يستكشف الاعتماد الأكاديمي النواتج مثل قدرات الخريجين والقدرة على توظيفهم، ويركز ايضاً على وسائل وطرق توصيل المعلومات خاصة إذا كانت تختلف عن الوسائل المعتادة(٢٨).

وبالتالي فإن الاعتماد الأكاديمي هو تقييم البرامج بمؤسسة ما والتأكد من جودتها ومناسبتها لمستوى الشهادة التي تمنحها تلك المؤسسة بما يتفق مع المعايير العالمية المحددة، وعند التقويم للاعتماد المؤسسي فإن الأداء في كل هذه المجالات على مستوى المؤسسة ككل يؤخذ في الاعتبار بما في ذلك البرامج التي تتضمنها المؤسسة أما في حالة الاعتماد الأكاديمي ففي حالة التقويم يتم تقويم كل معيار في ضوء طبيعة البرنامج الخاضع للتقويم.

**ثانياً:الاعتماد المهني Professional Accreditation:**

إذا كان الاعتماد المؤسسي يختص بالاعتراف بجودة المؤسسات التعليمية فإن الاعتماد المهني يختص بالاعتراف بجودة وأهلية الأشخاص لممارسة المهن المختلفة حيث يعرف الاعتماد المهني بأنه الاعتراف بالكفاية لممارسة مهنة ما في ضوء معايير تصدرها هيئات ومنظمات مهنية متخصصة على المستوى المحلي والإقليمي (٢٩).

وفي العديد من الدول المتقدمة، تعقد أتفاقيات خاصة بين المؤسسات المهنية والمؤسسات التعليمية لوضع الضوابط والمتطلبات الأكاديمية والتدريبات الكفيلة بمنح هذه البرامج الأكاديمية نوعاً من التأهيل، وبالتالي يترتب عليه إعفاء الخريج من عد من الاختبارات أو جميعها، وهذا يعني أن البرامج الأكاديمية تحتاج إلى نوعين من الاعتماد أحدهما من الجهة المسئولة عن الاعتماد الأكاديمي المتخصص والأخر من الجهة المسئولة عن الاعتماد المهني المتخصص (٣٠).

من العرض السابق يتضح أنه يوجد علاقة وثيقة بين أنواع الاعتماد الثلاثة، كما يوجد بينهم تكامل وتداخل حيث أن الهدف الأساسي لكل منهم تحقيق الجودة للوصول إلى المستويات العالمية، فالاعتماد الكامل للمؤسسة يعني أنها أصبحت قادرة على تحقيق أهدافها بالجودة و النوعية المطلوبة في كافة برامجها الأكاديمية، وبالتالي يتحقق لخريجيها السبق والتفوق والأولوية في شغل الوظائف الهامة كما أنه من الصعب تطبيق نظام الاعتماد المهني في غياب الاعتماد المؤسسي والأكاديمي، فالاعتماد المؤسسي والأكاديمي مطلب أساسي وضروري وسابق لتطبيق الاعتماد المهني.

**ثانياً التحديات التي تواجه اعتماد برامج إعداد المعلم:**

توجد العديد من التحديات التي تواجه اعتماد برامج إعداد المعلم، منها ما يتعلق بالمتغيرات العالمية المتسارعة ومنها ما يتعلق بالداخل وواقع المجتمع وفيما يلي يتم تقسيم التحديات التي تواجه اعتماد برامج إعداد المعلم إلى تحديات خارجية وتحديات داخلية:

**أ- التحديات الخارجية:**

تعددت التحولات والمتغيرات العالمية مع بداية القرن الحادي والعشرين وانعكست آثارها على سائر مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية حتى أصبحت تحديات تواجه اعتماد برامج إعداد المعلم ومنها:

**١ – المنافسة العالمية:**

في ظل الظروف الراهنة لم يعد بإمكان اي دولة أن تعيش بمعزل عن المنافسة العالمية، وأن التغير التدريجي الصغير ليس كافيًا لمواجهة مثل هذا التحدي، وأن ما تحتاجه في مؤسساتها التعليمية هو ضمان الجودة لكيفية تشغيل تلك المؤسسات في هذا المناخ التنافسي، لأنه في ظل هذه التحديات لا يكون لديها خيار، إلا أن تتطور وتتحسن جودتها.(٣٤)

**٢- التغير في احتياجات سوق العمل:**

لقد أدت الثورة التكنولوجية والمعلوماتية إلى تغيرات جوهرية في سوق العمل مثل: تزايد الطلب على المؤهلات الرفيعة والمهن المستحدثة والتي تحتاج إلى مهارات عالية كالمهارات القادرة على التعامل مع التكنولوجيا، مما أدى إلى اختفاء مهن وتخصصات قديمة وتقليدية، وظهور مهن وتخصصات جديدة لم تكن موجودة من قبل؛ ومما لاشك فيه أن التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يشهده العصر الحالي في كافة المجالات يتطلب مواطنين مهرة قادرين على مواجهة هذا التقدم(٣٥).

وفي ضوء ما سبق يتضح أن مؤسسات إعداد المعلم تحتاج إلى إحداث تغيرات في طبيعة العلاقة بين ماهيته وبين احتياجات سوق العمل من حيث الانتقال من الإعداد للوظائف النمطية التقليدية إلى الوظائف غير الثابتة والمرنة والتحول من مجتمع يعلم من أجل وظائف محددة سلفا إلى مجتمع يعلم مدى الحياة لمواجهة التغير السريع والتحول من التدريب وسوق العمل المحلي إلى القدرة على المنافسة العالمية، ولن يحدث ذلك إلا من خلال الأخذ بنظام الاعتماد الأكاديمي للبرامج الذي يعد أحدث الأساليب لتجويد منظومة التعليم.

**٣- التنافسية والاهتمام المتزايد بثقافة الجودة:**

يدعو النظام العالمي الجديد إلى إذكاء روح التنافسية الجادة بين المجتمعات بعضها ببعض، وتفعيل آليات السوق ليس فقط بالنسبة للسلع المادية، وإنما أيضاً بالنسبة للمعرفة، والفكر والخبرة والجودة في العمل وتحسين الأداء وهذا يتطلب بالضرورة الاهتمام بثقافة الجودة في كل عناصر ومكونات العملية التعليمية وبالتالي كان لابد من الاهتمام والإرتقاء بنوعية التعليم، والنهوض بمستوى جودته، حتى يصبح خريجوه أكثر قدرة على الدخول في السوق العالمي ذات المنافسة الكبيرة (٣٦).

وبالتالي فإن المنافسة العالمية الكبيرة سواء بين الجامعات وبعضها أو بين الجامعات المحلية والإقليمية يجعل المستفيدين (الخريجين) في موقف متميز ولديهم القدرة على المنافسة.

ونتيجة لكل هذه المبررات تزايد الاهتمام نحو تطبيق نظام الاعتماد واعتماد البرامج الأكاديمية وذلك لضمان الجودة والتميز في التعليم، والوصول إلى المستويات العالمية حيث أن الاعتماد لبرامج إعداد المعلم يعد مطلباً أساسياً لرفع كفاءة مخرجات العملية التعليمية، بما ينعكس أثره على كفاءة الخريجين والارتقاء بمستوياتهم بحيث تصبح الشهادات التي يحصلون عليها معترف بها عالمياً، وهذا ما يفتقده الخريج الحالي.

**٤- التغيرات التي شهدتها مهنة التعليم:**

لقد شهدت مهنة التعليم تغيرات عديدة حتى أصبحت سبباً جوهرياً في التوجه نحو الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية على مستوى العالم فإعداد المعلم وفقا للفلسفة الواقعية التي تجعل المعرفة المتخصصة وسيلة للتحكم في الوجود، والتي يحتل المعلم فيها موقعا سياديا بوصفه مصدرا للمعرفة (حتى وإن كانت معرفة تجريبية استكشافية).. هذا الإعداد يتطلب وجود كيانات أو بنى تنظيمية (الأقسام العلمية) معبرة ومطابقة للبنى المعرفية المنفصلة (العلوم التربوية والتخصصات)- حيث تعمل كل بنية تنظيمية بمعزل عن الأخرى في مناهج منفصلة للإعداد- على افتراض أن تلك الجزر المنعزلة من المعارف المكتسبة داخل عقل الطالب المعلم قادرة (بشكل تلقائي) على إحداث التكامل فيما بينها وتوجيه ممارساته المهنية(٣٧).

أما إعداد المعلم وفقا للفلسفة البرجماتية، وهي الأقرب لكونه إعدادا مهنيا بالأساس، فتحتل الخبرة المكتسبة من الممارسة موقع الصدارة منه، وبالتالي تتمحور برامج الإعداد حول الأداء والممارسة، ما يتطلب بنى تنظيمية بديلة تعبر عن تلك الاداءات بمكوناتها المعرفية والمهارية والنزوعية معا وبشكل متكامل، ويتطلب من تلك البنى أن تطبق المعارف المتخصصة في مناهج متكاملة تندمج وتذوب فيها الحدود المصطنعة،

وتصبح إدارة برنامج الإعداد النوعي للإعداد هي الوحدة التنظيمية عوضا عن القسم العلمي [٣٨].

وقد تكون عملية إعادة الهيكلة تلك أخف وطأة مع بعض البرامج كما هي الحال مع برنامج إعداد معلمة الروضة، أو إعداد معلم الفئات الخاصة، أو اختصاصي تقنيات التعليم، وهي بالاتفاق تقع في اختصاص أقسام علمية مستقلة وكتفية معرفيا بذاتها..، بينما يواجه الأمر صعوبة بالغة مع برامج إعداد معلمي المواد الدراسية الأخرى مثل اللغات والرياضيات والعلوم والدراسات الاجتماعية.. وهي برامج تتعاون في تنفيذها مجموعات متنوعة من التخصصات المعرفية (التخصصية منها والتربوية) التي تربطها علاقات قائمة غالبا على الاستعلاء والتنافر.. وإذا كان من الضروري الابقاء على تلك البرامج داخل منظومة الإعداد التكاملي، فيمكن أن تصبح العمليات والممارسات عناوين ومسميات لتلك الأقسام العلمية القائمة: فتصبح عملية "تحليل السياسات التربوية " عنوانا بديلا عن "أصول التربية "، وتصبح عملية "التصميم التعليمي" عنوانا بديلا عن "تكنولوجيا التعليم "، وتصبح عملية "إدارة المنهج وتخطيط خبرات التعلم " عنوانا بديلا عن "المناهج وطرق التدريس ".. وتصبح المقررات ومحتواها وأنشطتها وتقييمها موجهة نحو الأداء أكثر من التحصيل [٣٩].

وفي ضوء ما تم عرضه من مبررات الاعتماد والتحديات التي تواجهه يمكن القول أن زيادة أعداد الطلاب وما صحبه من تغير في طبيعة التعليم إلى الشعور بأهمية فحص إجراءات ضمان الجودة بالمؤسسات للتأكد من مواكبتها لهذا التغير، كما ادت العولمة وما صاحبها من الاتجاه نحو عالمية التعليم وزيادة الحراك الأكاديمي العالمي للطلاب ورغبة الطلاب في الاعتراف بمؤهلاتهم في الدول التي ينتقلون إليها إلى زيادة الرغبة في وجود آليات لضمان الجودة والاعتماد والاعتراف بالمؤهلات.

**ب-التحديات الداخلية:**

توجد مجموعة من العوامل التي تمثل ايضاً عوامل ضغط أو تحدياً لاعتماد برامج إعداد المعلم وهي كما يلي:

**١- الافتقار إلى ثقافة القياس:**

يقصد بالقياس فى هذه الدراسة تقدير العمليات اليومية التى يقوم بها الأفراد القائمين على العملية التعليمية سواء كانوا معلمين أو إداريين أو مجالس معاونة أو طلاب، والقياس بهذا المعنى ممارسة إنسانية يومية، تتجلى فى مختلف العمليات التى تقوم بها المؤسسة من أجل تقدير أو وزن معطيات حياتنا، أو ما يحيط بنا، سواء كانت أشياء مادية كالأحجام أو الأوزان، أو معنوية كعلاقتنا بالآخرين، بهدف ضبط التعامل فيما بيننا ومع عالمنا(٤٠).

وهذا يعنى أن القياس عملية مستهدفة، يستهدف من ورائها توفير بيئة تعليمية تقوم على تقدير وتنمية الأنشطة التعليمية والتربوية التى تمارس داخل اعداد المعلم، ويقتنع القائمون على العملية التعليمية بأهمية الأخذ بمقاييس الهيئات المعنية، ولم تعد عملية القياس تمثل مصدر قلق أو إزعاج للقائمين على العملية التعليمية لكونها تمثل تدخلاً أو تفتيشاً على أنشطتهم فى المؤسسة، بل تقديراً لمستوى إنجاز ما حققوه، واعتبار هذا العمل مألوفا لديهم، يستجدى منه تقدير قيمة الأعمال التى يقومون بها، والنظر إليها من منطلق فكر جديد، يستلزم معه تحسين العملية التعليمية .

لقد أصبحت ثقافة القياس فى الأوساط التعليمية أساسية فى سياسات الاعتماد، وإذا كانت المؤسسات التعليمية لا تألف مثل هذه الثقافة فى مؤسساتها وتفتقر إليها، فإن عليها أن تتقبل هذه الثقافة، فلم يعد بالإمكان التأخير فى نشر هذه الثقافة، فى أوساط تعليمية اهتزت صورتها، وأصبحت فيه مؤسسات اعداد المعلم مكاناً لالتقاء العاملين بغض النظر عن وجود أو عدم وجود الدارسين، فالمهم أن يحضر العاملون فى المؤسسة من اعضاء هيئة تدريس وإداريين كي يندبوا أوضاعهم وما آلت إليه المؤسسة من أوضاع لم يعد فيها المعلم مقبولا من جانب الطلاب، ولا الطالب مقبولا من جانب المعلم، وفى ذهنه أن ما يدار من حديث عن جودة واعتماد ما هو إلا مجرد مجموعة من الأفكار

والعمليات، والتى حتما لا محالة من اندثارها بسبب الأوضاع المتردية التى آلت إليها هذه المؤسسة التعليمية والتى يصعب معها إصلاحها وتطويرها .

**٢- الافتقار إلى ثقافة التقويم:**

وإذا كانت ثقافة القياس مهمة فى الأوساط التعليمية لمعرفة قيم وأوزان المهام والأنشطة التى تمارس داخل المؤسسات التعليمية فإن التقويم هو الآلية لمعرفة دلالات هذه القيم والأوزان، وهل ما وصلت إليه المستويات التعليمية يؤهلها للاعتماد أم لا ؟، والتقويم نوعان: داخلي وخارجي، والتقويم الداخلي هو هذا النوع من التقويم الذى يقوم به العاملون (معلمون وإداريون) داخل المؤسسة التى يعملون بها، والتقويم الخارجي هو ذلك النوع من التقويم الذى يقوم به متخصصون من خارج المؤسسة سواء من قبل الهيئة القومية بقصد منح المؤسسة شهادة الاعتماد، وإذا كان التقويم مهما لمعرفة أوجه القوة والضعف فى أداء المؤسسة، فالأكثر أهمية هو انفتاح المجتمع التربوي على عملية التقويم. ويتشرب هذا المجتمع ثقافته ومبادئه ومجالاته بالدرجة التى تجعلهم يتأثرون ويغيرون أفكارهم عن التقويم وأهميته وأهدافه، فالتقويم من هذا المنطلق لا يستهدف معاقبة شخص أو مسئول، بل لا يتعدى عملية فحص واستنتاج وتشخيص وعلاج، وبالتالي الارتقاء بأداء المؤسسة وحصولها على الاعتماد الذى يضمن لها معايشة أوضاع المجتمع القائمة فيه[٤١] .

وبالرغم من اعتناء هيئات ضمان الجودة والقائمين على العملية التعليمية بنشر ثقافة الجودة فى الأوساط التعليمية على المستوى الرسمي، فإن الحراك الثقافي ينتشر فى هذه الأوساط ببطء شديد فيما بين العاملين والإداريين والمعنيين بالجودة والاعتماد، لأسباب يرونها أسبابا مقنعة من وجهة نظرهم على الأقل، وهم أصحاب الشأن فى هذا السياق، والأكثر دراية بأوضاع وظروف العملية التعليمية.

**ويمكن إجمال هذه الأسباب من وجهة نظر الدراسة على النحو التالي:-**

١- عدم اقتناع هؤلاء المعنيين بجدوى محاولات تجويد التعليم، فالواقع أصعب مما يمكن تجويده، من حيث التجهيزات والإمكانات المتاحة ماديا وبشريا .

٢- ما زالت مؤسسات إعداد المعلم تئن من تزايد أعداد الدارسين بها .

٣- أن فكر الجودة لا يتعدى سوى بعض العمليات التى لا تتعدى سوى إعادة ترتيب الأوراق بعد توثيقها وتوفير مجموعة من الأفراد القادرين على فهم العمليات التى تؤهل المؤسسات للحصول على الاعتماد المطلوب، سواء كان من حيث القياس أو التقويم أو المراجعة، فالمهم توافر الأوراق الدالة على اتباع خطوات التقويم على الوجه الأمثل وملأ الأوراق والاستمارات وتطبيق المعايير على النحو الأمثل، ويعد هذا مؤشرا جيدا على السير فى خطوات الاعتماد الذى تنشده هذه المؤسسات .

**٣-الافتقار إلى ثقافة الدعم والمساندة:**

يتبادر إلى ذهن العاملين بالمؤسسات التعليمية أن ما يتم من إجراءات للاعتماد من قبل محاسبة وتقويم ومراجعة لمعالجة نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة، ما هي إلا إجراءات شكلية لا ينجم عنها سوى تراكم مجموعة من الوثائق والشكليات التى لا تغير شئ فى طبيعة منتج العملية التعليمية من جودة وتحسين تنشده الجهة المعنية بالاعتماد، فنقاط القوة تكاد تكون معروفة، ونقاط الضعف أيضا معروفة، ولكن الأهم من ذلك كله، هل المعرفة فى حد ذاتها كافية؟ أم الأهم توفير الدعم والمساندة ماديا وبشريا لمعالجة أوجه القصور فى المؤسسة التى ترغب فى الحصول على الدعم؟ وهل بإمكان الجهات المسئولة عن هذه المؤسسات، خاصة الحكومية، توفير الأموال اللازمة لتوفير مؤسسات قادرة على تدارك نقاط الضعف ومعالجتها بشكل يضمن فاعليتها؟ وهل بإمكان المؤسسة التعليمية فى ظل الثقافة الجديدة التى تعم الأوساط التعليمية توفير مصادر إضافية للإنفاق على التعليم، بما يضمن تقديم خدمة تعليمية متميزة فى المدارس الحكومية فى ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية غير مؤهلة لإحداث هذا التطوير[٤٢].

إن ما يحبط الجهود التى تبذلها الجهات المعنية بالجودة والاعتماد هو الفكر السائد فى الأوساط التعليمية، فكل ما يبذل من جهد لا قيمة له لعدم توفر الدعم والمساندة اللازمين من خلال توفير الإمكانيات اللازمة للإصلاح وهذا ما يشتت جهود الإصلاح ويجعلها أقل فعالية. وأن كل ما يبذل من جهد لا قيمة له على الواقع فالجميع على علم بأوجه القصور، سواء ما يتعلق بالقدرة المؤسسية أو الفعالية التعليمية أو بالنواحي المتعلقة بالطالب أو المجتمع المحيط بالجامعة .

**٤-تحديات ترتبط بالجوانب الإدارية:**

ومن هذه التحديات قدم نظم وهياكل المؤسسات التعليمية، وعدم إدخال تعديلات جوهرية عليها، وعدم وجود خطة استراتيجية مستقبلية واضحة، وتضخم الهياكل الإدارية، وقدم النظم المالية والإدارية، ومحدودية مصادر التمويل لهذه المؤسسات، والمركزية المتبعة في صنع المؤسسات التربوية وصنع القرارات، وحرص القائمين على إدارة المؤسسات التربوية على تطبيق الإجراءات الروتينية وفقاً لما تنص عليه اللوائح والأنظمة(٤٣)، وهذا بدوره يعطل العمل داخل المؤسسات التربوية الذي يتطلب نوعاً من المرونة وتبسيط الإجراءات، ويمكن إجمال التحديات الإدارية لاعتماد برامج إعداد المعلم على النحو التالي(٤٤):

- طبيعة الهيكل التنظيمي للمؤسسة التربوية: حيث يعاني من التدخل بين الوظائف المختلفة وخاصة الوظائف القيادية، وضعف التناسب بين المسئوليات المتوقعة والسلطات الممنوحة للأفراد العاملين، ووجود تكرار في بعض المهام المتعلقة بالوظائف، والفصل بين الوظائف الأكاديمية والإدارية مما يؤدي إلى وجود اتجاهين متوازيين في العمل.
- غياب البعد الإنساني في الإدارة: حيث تسود العديد من الممارسات التي تحدث داخل المؤسسات التعليمية والتي تؤثر على العلاقات الإنسانية في مجمل العمل مثل التسلط والتخويف.

- قصور إدارة المؤسسات التربوية: ويتمثل ذلك في ممارسة بعض القيادات التربوية العديد من السلوكيات غير المرغوبة ومنها: عدم إدراك أعضاء هيئة التدريس والطلاب في صنع القرارات داخل المؤسسات التربوية، والاهتمام بالمصالح الفردية عن المصالح العامة، والتركيز على التقييم وليس على التوجيه والإرشاد وضعف العلاقة بين المؤسسات التربوية والمجتمع.
- كثرة القوانين واللوائح: وتتمثل في تعدد القوانين واللوائح الحاكمة للعمل الإداري بالمؤسسات التربوية واتسامها بالتعقيد وعدم الوضوح.
- عدم توافر البنية الأساسية: حيث يتطلب إنشاء نظام الاعتماد للمؤسسات التربوية توافر بنية أساسية متخصصة وتتمثل أهم عناصرها في وجود لجنة عليا للاعتماد الأكاديمي.

**٥-تحديات ترتبط بالجوانب التعليمية والمعرفية:**

ومن هذه التحديات المناخ العلمي السائد داخل المؤسسات التعليمية والذي لا يهيئ للإصلاح ولا يدعمه إن حدث، وذلك لتوفر مقومات كثيرة منها ما يرتبط باللوائح والأنظمة، ومنها ما يرتبط بالعلاقات الاجتماعية السائدة في محيط المؤسسات التعليمية، ومن هذه التحديات عدم كفاءة أعضاء هيئة التدريس والمقررات الدراسية، وتدني مستوى الأنشطة الطلابية، وضعف عمليات التقويم، وتدني مستوى برامج إعداد المعلم في جوانبها الشخصية والمهنية والثقافية، وضعف الصلة بين الطالب والاستاذ، وضعف روح التجديد لدى أعضاء هيئة التدريس، وقلة التبادل الفكري بينهم، وضعف فاعلية برامج التربية العملية وتدني فاعلية طرق التدريس، وقلة توافر ظروف العمل المناسبة فلا يكاد يجد عضو هيئة التدريس مكتباً مناسباً في المؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى الافتقاد إلى بيئة تعليمية تواكب المتطلبات التربوية المعاصرة[٤٥].

ومن التحديات التعليمية أيضاً تدني المستوى النوعي للتعليم بشكل عام فضلاً عن مستواه الكمي، وقد يرجع ذلك إلى التوسع في أعداد المقبولين وضعف الموارد

المخصصة للمؤسسات التعليمية، وضعف نظام المعلوماتية في المجال التربوي، وضعف وجود رؤية واضحة للبحث التربوي، بمعنى الافتقار لخطط منهجية علمية، ووجود شبه انفصال بين ما تقوم المؤسسات التربوية من بحوث والحاجات المختلفة لمؤسسات المجتمع ونقص التمويل اللازم للبحوث.

**٦-تحديات ترتبط بالجوانب التنظيمية:**

تواجه المؤسسات التربوية العديد من التحديات المرتبطة بالجانب التنظيمي ومنها[٤٦]:

- سيادة ثقافة مقاومة التغيير: حيث توجد في العديد من المؤسسات التربوية ثقافة تنظيمية سلبية تشجع على المقاومة للتغيير والتجديد، فيسعى العاملون إلى مقاومة أ محاولة لإحداث التغيير، أو التجديد داخل المؤسسة، وكذلك جمود التنظيم، حيث الاهتمام بالشكل التنظيمي بغض النظر عن ملاءمته لظروف واحتياجات العمل.
- ضعف التعاون بين الاقسام: حيث تسود في بعض المؤسسات التربوية العزلة بين الأقسام الأكاديمية من جهة، والوحدات الإدارية من جهة أخرى وغياب التكامل بينها.
- عجز الثقافة التنظيمية السائدة داخل المؤسسات التربوية: حيث تسود ثقافة غير قادة على الوفاء بمتطلبات ضمان الجودة مما يؤدي إلى غموض مفاهيم الجودة والاعتماد لدى أفراد المؤسسة التعليمية.

**٧- تحديات ترتبط بالجوانب المالية والتمويلية:**

وتتمثل أهم هذه التحديات في محدودية الموارد المالية وقلة توفر مصادر بديلة للتمويل، وكذلك القيود المفروضة على الإنفاق وتعدد الأجهزة الرقابية على المؤسسات التربوية وضعف الميزانية المخصصة للمؤسسات التربوية وارتفاع التكلفة المادية لتنفيذ

إجراءات ضمان الجودة والاعتماد، واعتماد المؤسسات التربوية بصفة عامة على التمويل الحكومي وارتفاع تكاليف تعليم الطالب في الجامعات بصفة عامة[٤٧].

**٨- تحديات ترتبط بافتقاد ثقافة الجودة والاعتماد وضعف الاقتناع بأهمية تطبيق الاعتماد وتتمثل في[٤٨]:**

- الافتقاد إلى ثقافة الاعتماد في الحياة بصفة عامة وفي إدارة مؤسسات إعداد المعلم بصفة خاصة.
- ضعف اقتناع بعض القيادات التعليمية بهذا النظام، ووضع العراقيل في طريق هذا النظام ووأد التجربة الجديدة لتطبيق الاعتماد بالنقاشات العقيمة التي تعوق التطبيق، فهذا النظام يتطلب وجود قيادات تمتلك قدرات إدارية فعالة ورؤى مستقبلية واضحة.
- ضعف القدرة على إحداث التغيير والتخوف من الالتزمات التي سيفرضها تطبيق نظام الاعتماد على كافة أطراف منظومة التعليم من حيث تطوير المقررات وطرق التدريس والتقويم.
- إجراءات الاعتماد تبدأ بالتقويم الذاتي الذي يتطلب قدرًا كبيرًا من المصارحة والاعتراف بالقصور الذاتي والاعتراف بالأخطاء، الذي ينبع من الرغبة الذاتية في التطوير وقد لا تتوافر هذه السمات فيمن يقومون بعملية التقويم الذاتي حيث يوجد ميل لإخفاء بعض السلبيات وإظهار المؤسسة بصورة أفضل.
- التأكيد على انجازات الفرد أكثر من التأكيد على انجازات الجماعة والعمل بروح الفردية أكثر من الميل للعمل بروح الفريق، وهذا يتعارض مع مبادئ وفلسفة الاعتماد التي تؤكد على تفويض الصلاحيات للعمل الجماعي والتعاوني بعيدا عن المركزية في اتخاذ القرارات.

**ثالثاً: رؤية مقترحة لاعتماد برامج إعداد المعلم:**

لمواجهة التحديات التي تواجه اعتماد برامج إعداد المعلم تقترح الباحثة ما يلي:

- يعد الاعتماد الأكاديمي شرط أساسي وسابق للاعتماد المؤسسي والمهني، بمعنى أنه لكي نطالب خريج كلية التربية بشهادة الاعتماد والترخيص لمزاولة المهنة يلزم اعتماد البرنامج التعليمي أولاً، ثم اعتماد المؤسسة التي تخرج فيها.
- إن وضع كليات التربية للحصول على الاعتماد البرنامجي يهيئ الأرضية الصلبة التي تقف عليها في مسيرتها الطويلة نحو التميز الأكاديمي ويساعدها على تبوأ موقع الريادة في توفير مقومات التطوير المستمر في الحقل التربوي.
- ضرورة نشر ثقافة الاعتماد عن طريق توعية المجتمع التربوي أولاً ثم الرأي العام ثانياً لضمان مساندته للتطوير التعليمي باستخدام وسائل الاعلام وتقنيات الاتصال والندوات والمؤتمرات وورش العمل.
- تأسيس هيئة للاعتماد الأكاديمي في مصر تكون مستقلة استقلالا تاما عن مجلس الوزراء وعن وزارة التعليم العالي، على أن تضم هذه الهيئة بعض الخبراء من أساتذة الجامعات وعمداء كليات التربية وبعض القيادات النقابية وممثلي مجلسي الشعب والشورى.
- السعي إلى وضع معايير عربية لكل تخصص من قبل هيئة الاعتماد.
- إصدار التشريعات التي تساند وتؤيد تطبيق الاعتماد الأكاديمي وتنظم عمل اللجان من خلال مجلسي الشعب والشورى.
- إنشاء صندوق لتمويل الاعتماد من خلال رسوم تُفرض على المؤسسات أو الأقسام الراغبة في الاعتماد.

- يتم اتخاذ إجراءات عملية لإعداد بعض الكفاءات البشرية في مجال الاعتماد الأكاديمي عبر دورات تدريبية في الدول المتقدمة في هذا المجال، ثم تدريب فريق التقويم الذاتي بالكلية على طرق الدراسة الذاتية.
- يجب تحديد مدة صلاحية الاعتماد ولتكن ثلاث سنوات على سبيل المثال على أن يتم تجديدها دوريا بعد انتهاء مدة الصلاحية.
- البدء بإجراء التقييم الذاتي لجميع البرامج الأكاديمية وتحديد جوانب القوة والضعف فيها من أجل تلافيها وصولا إلى ضمان الجودة والاعتماد.
- تفعيل اتفاقيات التعاون مع الروابط والجمعيات والوكالات الدولية لضمان الاستفادة من خبراتها في مجال التدريب وإعداد المراجعين الخارجيين.
- ضرورة تبادل الخبرات بين الدول في مجال المعايير والمؤشرات والسعي إلى إجراء المقارنات المرجعية بين التخصصات المختلفة.
- توفير الموارد المالية والمادية والبشرية المتخصصة والسعي إلى اعتماد الاسلوب التطوعي الاختياري في هذا العمل.
- العمل على تحديث وتطوير برامج إعداد المعلم بما يتناسب مع متطلبات الاعتماد الأكاديمي ومتطلبات وزارة التربية والتعليم في تخريج المعلم العصري والنامي والكفء، وهذا يتطلب تعديلا في بعض الأقسام والشعب وإنشاء تخصصات جديدة تعكس الاحتياجات والمهارات المطلوبة.
- أن التأكد من أهداف الكلية مصاغة بطريقة صحيحة من أهم متطلبات الاعتماد
- لابد من انطلاق رسالة الكلية وأهدافها من الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للبيئة المحلية
- توافر برامج تدريبية بالكلية تهتم بتطوير أداء الهيئة الإدارية والفنية بالكلية.

- توافر أعضاء هيئة تدريس من ذوي الخبرات الملائمة لأهداف الكلية.
- وجود سياسة واضحة للقبول بالكلية بما يتلاءم وأهدافها المعلنة حسب كل تخصص.
- وجود مسئول على قدر كبير من الدراية والخبرة على رأس عملية التقويم.

## المراجع

(١) هُمام سمير حمادنه: درجة توفر معايير ضمان الجودة في برنامج إعداد معلم التربية الابتدائية في جامعة اليرموك من وجهة الطلبة المتوقع تخرجهم، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الثالث " تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص"، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان، مايو ٢٠١٤، ص ٤.

(٢) جمال داود سلمان الدليمي، عمار عصام السامراني: التحديات التي تواجه متطلبات الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم الجامعي في الجامعات الخاصة، المؤتمر الدولي لجودة التعليم العالي، الجامعة الخليجية، البحرين، ٢٠١١، ص ٢.

(٣) لمياء محمد أحمد: استشراق مستقبل نظم الاعتماد المؤسسي للجامعات المصرية – دراسة حالة، المؤتمر السنوي الثالث عشر "الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية"، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع كلية التربية ببني سويف جامعة القاهرة، الجزء الثاني، (٢٤ – ٢٥) يناير ٢٠٠٥، ص ٥٥٥.

(٤) جمال علي الدهشان: الاعتماد الاكاديمي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٧، ص ص ١٩ – ٣٦.

(٥) نجيبة محمد مطهر: تطبيق نظام الجودة الشاملة في كليات جامعة تعز وفق معايير المنظمة الدولية للمواصفات والمعايير من وجهة نظر العمداء ونوابهم ورؤساء الأقسام، كلية التربية، جامعة تعز، متاح على:

ttp://www.alazhar.edu.ps/arabic/planning/images/lib-arb/174.pdf

(٦) محمد صبري الحوت: إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج، مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة ، ٢٠٠١، ص ٩٩.

(٧) مجدي المهدي: **المعلم ومهنة التعليم بين الأصالة والمعاصرة**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠٠٧، ص ص ٧ – ١٦.

(٨) علي عبد الرازق حلبي: تصميم البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ١٤٢.

(٩) ميشيل تكلا جرجس رمزي، كامل حنا الله: معجم المصطلحات التربوية، مكتبة لبنان، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤، ص ١٠.

(10) European Consortium For Accreditation (ECA): Accreditation In The European Higher Education Area , Bergen , European Consortium For Accreditation , 2005 , P.4.

(١١) المجالس القومية المتخصصة: الارتقاء بمستوى خريج التعليم الجامعي والعالي في إطار مفهوم الجودة الكلية لمواجهة تحديات المستقبل، مرجع سابق، ص ١٤٥.

(١٢) عبد الراضي حسن المراغي: تطبيق نظام ضمان الجودة التعليمية والاعتماد لتطوير التعليم الجامعي وقبل الجامعي، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٨، ص ٣١.

13-Jeanne Houghton: Academic Accreditation: Who, What, When and Why? ,Parks and Recreation,Vol.31.No.2,Feb.1996, P.46

(١٤) صالحة عبدالله يوسف عيسان: واقع ممارسة تحقيق الجودة والاعتماد بجامعة السلطان قابوس، مجلة كلية التربية بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، العدد الثاني عشر، سبتمبر ٢٠٠٨، ص ٥.

(١٥) يمكن الرجوع إلى:

– أحمد فاروق محفوظ: إدارة الجودة الشاملة والاعتماد للجامعة ومؤسسات التعليم العالي، مرجع سابق، ص ص (٣٠ –٣١).

- عنتر محمد أحمد عبد العال، وآخرون: رؤية مستقبلية لإجراءات ومعايير الاعتماد بمؤسسات إعداد المعلم في الوطن العربي في ضوء بعض الخبرات العالمية، مرجع سابق، ص ٤٨٦.

(١٦) أحمد إبراهيم أحمد: تطبيق الجودة والاعتماد في المدارس، القاهر ة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٧، ص ص(٣٥٥-٣٥٦).

(١٧) عادل عبد الفتاح سلامة، أمين محمد النبوي: دراسة مقارنة لنظم الاعتماد الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية، مرجع سابق، ص ص(١٧ -١٨).

(١٨) رشيدة السيد أحمد الطاهر وآخرون: متطلبات اعتماد مؤسسات التعليم المجتمعي بمصر في ضوء معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، المؤتمر الدولي السابع:" التعليم في مطلع الألفية الثالثة: الجودة -الإتاحة - التعلم مدى الحياة " معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، (١٥-١٦) يوليو ٢٠٠٩، ص ٥٠٣.

(١٩) رشدي أحمد طعيمة، محمد بن سليمان البندري: التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير، مرجع سابق، ص ص(٤٥١-٤٥٢).

(٢٠) محمد محمد غنيم سويلم: نماذج عالمية في ضمان الجودة والاعتماد لكليات التربية ومعاهد إعداد المعلمين، مرجع سابق، ص ١٤٧.

(٢١) محمد محمود الحيلة: تجربة كلية العلوم التربوية (الأنروا) في تطبيق معايير الاعتماد وضمان الجودة، وأثر ذلك في نتائج طلبتها في امتحان الكفاءة الجامعية"دراسة تتبعية"، المؤتمر الدولي الأول (العلمي الخامس عشر)(إعداد المعلم وتنميته)، كلية التربية، جامعة حلوان، (٢١-٢٢)أبريل ٢٠٠٨، ص ١٧٤٧.

(٢٢) رضا إبراهيم المليجي، مبارك عواد البرازي: الجودة الشاملة والاعتماد المؤسسي"رؤى مستقبلية لتحقيق جودة التعليم في عصر المعلوماتية"، القاهرة،عالم الكتب، ٢٠١٠،ص٢١٤.

(٢٣)Lubinescu,Edward S.et al:"Two Continuums Collide: Accreditation and assessment",New Directions for Higher Education,No.113,Spring 2001,P9.

(٢٤) عنتر محمد أحمد عبد العال وآخرون: رؤية مستقبلية لإجراءات ومعايير الاعتماد بمؤسسات إعداد المعلم في الوطن العربي في ضوء بعض الخبرات العالمية، مرجع سابق، ص ٤٨٣.

(٢٥) المرجع السابق: ص ٤٨٣.

(٢٦) Peace Lenn ,Marjorie:Quality Assurance and Accreditation in Higher Education in East Asia and the Pacific, Human Development Sector Unit ,the World Bank, Washington D.C.,USA ,August 2004, p.8.

(٢٧) Harvey, Lee:"The Power of Accreditation: Views of Academics" ,Journal of Higher Education Policy and Management, Vol.26,No.2,July 2004,pp(209-210).

(٢٨) منير مطني العتيبي، محمد سعيد غالب: معايير مقترحة لبرامج إعداد المعلمين في الجامعات العربية، تاريخ الدخول على الموقع ٢٠١٣/١٢/١٢، متاح على: www.google.com

(٢٩) دينا علي حامد أحمد: الاعتماد المهني للمعلم في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٧، ص ١٠٦.

(٣٠) اليونسكو: التعليم العالي في مجتمع العولمة "وثيقة توجيهية"، باريس، ٢٠٠٤، ص ٧.

– أحمد حسين عبد المعطي: الجودة والاعتماد بالتعليم، القاهرة، دار السحاب للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص ص(١٥– ٢٩).

(٣١) بهاء سيد محمود، أحمد حسين عبد المعطي: معايير اعتماد برامج التربية العملية بكليتي التربية والتربية الرياضية في ضوء بعض التجارب العالمية المعاصرة، مرجع سابق، ص ص(١٧٠–١٧١).

(٣٢) سماح زكريا محمد: متطلبات تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي "مع التطبيق على جامعة بنها" رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة بنها،٢٠٠٦، ص ٥٢.

(٣٣) المرجع السابق: ص ٣٢

(٣٤) المجالس القومية المتخصصة: الارتقاء بمستوى خريج التعليم الجامعي والعالي في إطار مفهوم الجودة الكلية لمواجهة تحديات المستقبل، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، الدورة السابعة والعشرون، القاهرة،، ١٩٩٩/٢٠٠٠، ص ١٣١.

(٣٥) المرجع السابق: ص ١٣٥

(٣٦) عبدالله بن حمد بن إبراهيم العباد: متطلبات تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي كمدخل لتطوير كليات التربية في الجامعات السعودية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٨، ص ٤٥.

(٣٧) المرجع السابق: ص ٥٠.

(٣٨) غازي بن صلاح بن هليل المطرفي: مدى تحقق معايير الجودة الشاملة في برنامج إعداد معلم العلوم بكليات المعلمين في المملكة العربية السعودية، تاريخ الدخول على الموقع ٢٠١٤/٥/١٠، متاح على: www.google.com

(٣٩) عماد الدين شعبان على حسن: الجودة الشاملة ونظم الإعتماد الأكاديمى فى الجامعات العربية فى ضوء المعايير الدولية، تاريخ الدخول على الموقع ٢٠١٤/٥/١٠، متاح على: www.google.com

(٤٠) سعيد بن على العضاضي: معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي (دراسة ميدانية)، تاريخ الدخول على الموقع ٢٠١٤/٥/١٠، متاح على: www.google.com

(٤١) المملكة العربية السعودية: المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي، القياس والتقويم"الماهيه والأهداف"، المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي، ١٤٢٨هـ، ص ٢

(٤٢) المرجع السابق

(٤٣) السيد محمد محمد أحمد ناس: ثقافة الجودة والاعتماد في الفكر التربوي المعاصر وإمكانية الاستفادة منها في تطوير نظام الاعتماد التربوي في مصر، مجلة دراسات تربوية ونفسية، العدد(٦٩)، اكتوبر ٢٠١٠، ص ص (١٢٤-١٢٥)

(٤٤) عبدالله بن حمد بن إبراهيم العباد: متطلبات تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي كمدخل لتطوير كليات التربية في الجامعات السعودية، مرجع سابق، ص ١٦٧

(٤٥) دينا علي حامد أحمد: الاعتماد المهني للمعلم في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة، ص١٠٢.

(٤٦) محمد عبد الخالق مدبولي: إصلاح كليات التربية، تاريخ الدخول على الموقع ٢٠١٥/٧/١، متاح على: www.google.com.

(٤٧) المرجع السابق.

(٤٨) أمال عبد الفتاح شعيشع: تطوير برامج إعداد المعلم في ضوء معايير الاعتماد ومتطلبات منح الترخيص بمزاولة المهنة، رسالة دكتوراه، جامعة المنصورة، كلية التربية، ٢٠٠٩، ص ١٧٢.